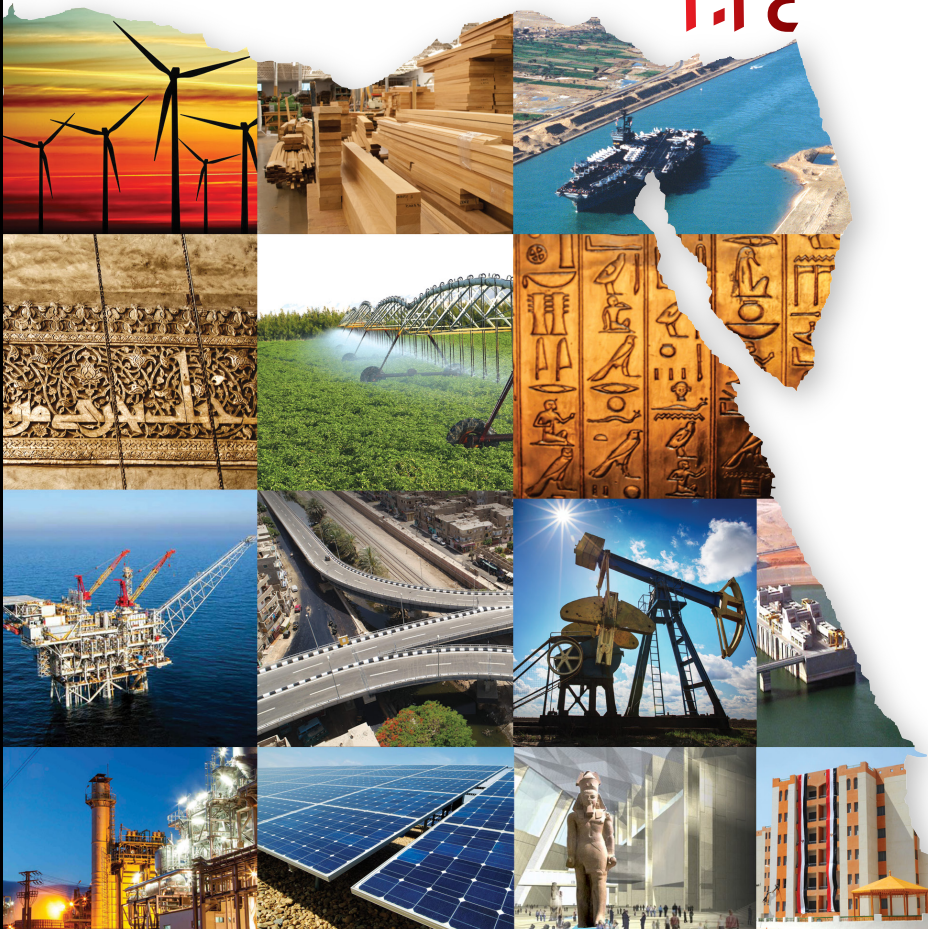




مصر

حقائق ومؤشرات أساسية

٢٠٢٤



فريق العمل

إشراف

عمرو أبو العلا

إعداد

أحمد إسماعيل

داليا طه

ريهام الكرداوي

تصميم

مها رشاد



www.investinegypt.gov.eg

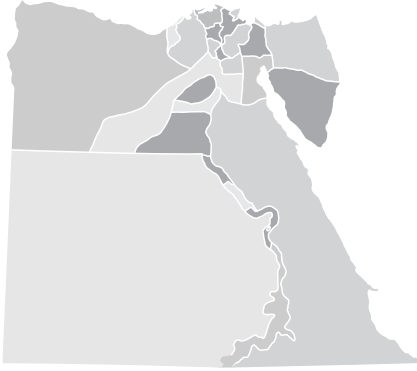
 gafi-egypt

 gafieg

 gafi_egypt

 16035





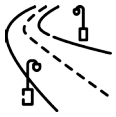
معلومات أساسية

	جمهورية مصر العربية	الإسم الرسمي
	١٠٤,٦ مليون نسمة (مارس ٢٠٢٣)	عدد السكان
	١,٠٠٢ مليون كم²	المساحة
	اللغة العربية	اللغة الرسمية
	تمتلك مصر بنية أساسية حديثة متطورة	البنية الأساسية
	توافر الثروات المعدنية والموارد الطبيعية	الموارد الطبيعية

السكك الحديدية
٧٠٠ محطة طول شبكة السكك الحديدية
٩٥٧٠ كم (٢٠٢٢)



إجمالي شبكة الطرق
١٦٥,٠ ألف كم (٢٠٢٣)
تطوير الطرق الرئيسية والحدرة والسريعة
لتصل إلى ٣٠ ألف كم



الموانئ التجارية
١٨ ميناء تجاري



المطارات
٢٧ مطار
(مطار دولي وداخلي)



المونوريل
٣٥ محطة



القطار الكهربائي الخفيف
١٩ محطة



المؤشرات الحيوية والأساسية

- ترتيب مصر في تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢

المرتبة ٨٧ من بين ١٦٣ دولة

- مؤشر التنمية البشرية (٢٠٢٢/٢٠٢١)

المركز ٩٧ من بين ١٩١ دولة

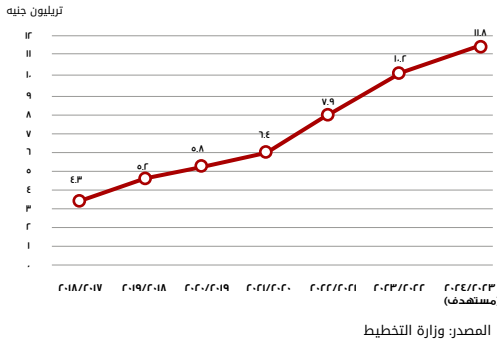
- معدل الزيادة السكانية (٢٠٣٠/٢٠٢٥) ١,٦%

المصدر: تقرير النمو السكاني للأمم المتحدة ٢٠٢١ - تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي

تطور الناتج المحلي الإجمالي لمصر من ٣,٤ تريليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ليصل إلى ١٠,٢ تريليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ومن المستهدف وصوله إلى نحو ١١,٨ تريليون جنيه في العام الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وذلك نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي.

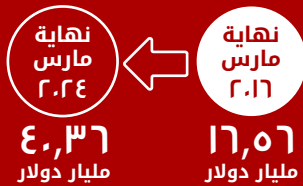
شكل رقم (٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



صافي الاحتياطيات الدولية

هدفت المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي إلى إعادة بناء الاحتياطيات الدولية وهو بالفعل ما نجحت مصر في تحقيقه حيث تمكنت من رفع صافي الاحتياطيات الدولية من ١٦,٥٦ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٦ إلى ٤٠,٣٦ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٤.

صافي الاحتياطيات الدولية

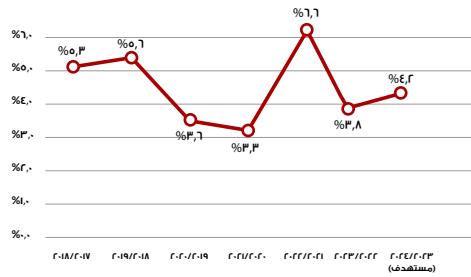


المصدر: البنك المركزي المصري

معدل النمو الاقتصادي

حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو إيجابية في العامين الماليين ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠ على الرغم من التداعيات الكبيرة لأزمة انتشار فيروس كورونا، كما نجح بعد تراجع حدة هذه الآثار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليبلغ نحو ٦,٦٪، كما بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي نحو ٣,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وذلك على الرغم من استمرار التحديات والمتغيرات الاقتصادية والجوسياسية العالمية، ومنها ارتفاع التضخم العالمي، والأزمة الروسية الأوكرانية، ومن المستهدف الوصول به إلى ٤,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

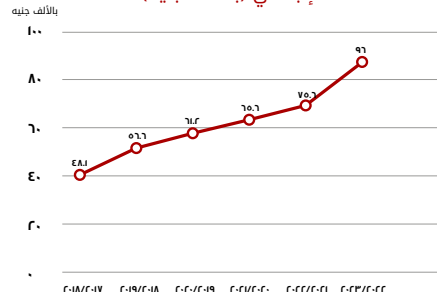
شكل رقم (١) معدل النمو الاقتصادي



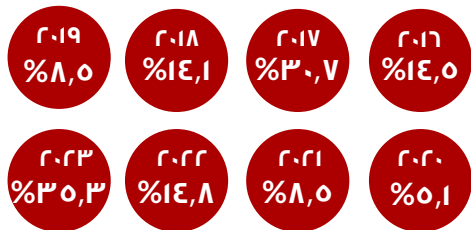
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦,٥ ألف جنيه في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٩٦ ألف جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

شكل رقم (٣) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالألف جنيه)



معدل التضخم



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

نجحت المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي في السيطرة على الضغوط التضخمية، وعلى الرغم من نجاح الدولة في كبح جماح التضخم وخفضه من مستويات بالغة الارتفاع، حيث سجل 30.7% عام 2017 ليصل إلى 5% في عام 2021، إلا أن معدل التضخم عاود الارتفاع إلى نحو 8.5% عام 2021. واستمر في الصعود، خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، ليصل إلى حوالي 14.8% في عام 2022، ويصل إلى 35.3% في عام 2023، ومن المتوقع تراجع معدل التضخم خاصة مع تطبيق مبادرة تخفيض أسعار السلع.

أسعار الفائدة

قررت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض في مارس ٢٠٢٤ لتصل إلى ٢٧,٢٥% و ٢٨,٢٥% على التوالي.

سعر الفائدة
على الإقراض



٢٨,٢٥%

سعر الفائدة
على الإيداع



٢٧,٢٥%

المصدر: البنك المركزي المصري - مارس ٢٠٢٤

التشغيل والبطالة

كان من أبرز نتائج المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي نجاح الحكومة المصرية في خفض معدلات البطالة بصورة ملحوظة، انخفض معدل البطالة إلى نحو ٧% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ١٢,٥% في الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

٢,٢ مليون
٧%



عدد المتعطلين

٢٨,٤ مليون
٩٣%



عدد المشتغلين

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الربع الثاني ٢٠٢٣

أسعار الصرف

قامت مصر بتحرير سعر صرف الجنيه بهدف تعزيز قوة ومتانة ومرونة الاقتصاد الوطني حيث يُعد هذا القرار بمثابة أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي، حيث يساهم في تحقيق العديد من المكاسب المتمثلة في تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، وتنافسية التصدير، وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج المحلي، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

متوسط أسعار الصرف (مارس ٢٠٢٤)

سعر الصرف (جنيه/دولار) ٤٥,٥ (\$)

سعر الصرف (جنيه/يورو) ٤٩,٤ (€)

سعر الصرف (جنيه/استرليني) ٥٧,٨ (£)

المصدر: البنك المركزي المصري

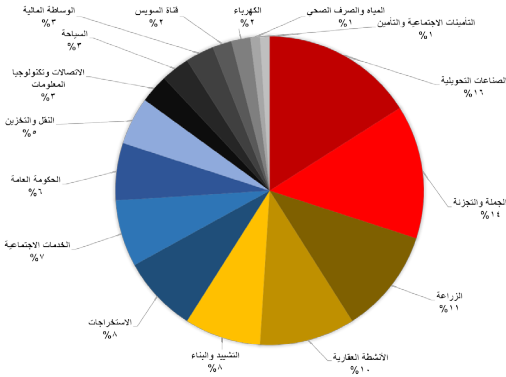


القطاعات الإقتصادية

جاء قطاع السياحة من أكبر القطاعات التي حققت نمواً اقتصادياً في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة ٢٨%، يليه قناة السويس بنسبة ١٨,٤%، والصحة بنسبة ٦,٣%، والتعليم ٥,٦%، والتشييد والبناء ٥,٢%، والزراعة بنسبة ٤,١%.

واستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على النصيب الأكبر من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة ١٦%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٤%، والزراعة بنسبة ١١%، والأنشطة العقارية بنسبة ١٠%، ويليه التشييد والبناء بنسبة ٨%.

نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢



المصدر: وزارة التخطيط

ان المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

معدل نمو القطاع ٢٠٢٣/٢٠٢٢

القطاع	معدل نمو القطاع ٢٠٢٣/٢٠٢٢
الصحة	٦,٣%
السياحة	٢٨%
التعليم	٥,٦%
قناة السويس	١٨,٤%
التشييد والبناء	٥,٢%
الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٦,٣%
الزراعة	٤,١%

المصدر: وزارة التخطيط

أهم القطاعات المستهدفة

وفقاً لخطة التنمية المستدامة في مصر فإن القطاعات ذات الأولوية للترويج لها هي القطاعات عالية الإنتاجية سريعة النمو، والقطاعات الأكثر ارتباطاً بتنشيط المعاملات في الأسواق الداخلية، هذا بالإضافة إلى القطاعات ذات البعد الاجتماعي.



السياحة



الصناعة



الزراعة



التعليم



النقل واللوجستيات



الإتصالات
وتكنولوجيا
المعلومات



الرعاية الصحية



البناء



٢٠٢٣

الزيت الخام والمتكثفات
٢٨ مليون طن



الغاز الطبيعي
٤٥ مليون طن



غاز البوتاجاز
١ مليون طن



الإجمالي: ٧٤ مليون طن

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

البترول والغاز الطبيعي



تم تحقيق الاستقرار الكامل للسوق المحلي للعام الرابع على التوالي حيث تم تغطية كافة احتياجات المواطنين وقطاعات الدولة المختلفة من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، ويرجع ذلك إلى قرارات تطبيق البرنامج الإصلاحي لهيكل تسعير المنتجات البترولية، والإسراع في مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ليحل محل البوتاجاز، وكذلك التوسع في استخدام الغاز كوقود للسيارات.

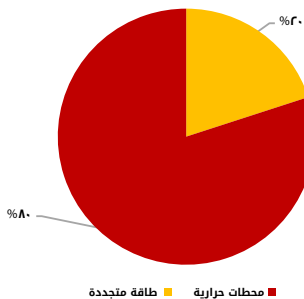
الكهرباء والطاقة



تهدف استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام ٢٠٣٥ إلى تنويع المصادر وضمان أمن الطاقة. حيث إنه من المستهدف بحلول هذا العام سيتم إنتاج الكهرباء من ثلاثة مصادر رئيسية وهي المحطات الحرارية ٥٥%، والطاقة المتجددة ٤٢%، والطاقة النووية ٣%.

تولي القيادة السياسية في مصر أهمية كبيرة لملف تنويع مصادر الطاقة الكهربائية لتلبية كافة الاحتياجات التنموية والخدمية حيث يتم توليد الطاقة المتجددة بشكل أساسي من ثلاثة مصادر رئيسية: وهي طاقة الرياح ٢٧%، والطاقة المائية ٤٧%، والطاقة الشمسية ٢٦%.

شكل رقم (٦) مصادر إنتاج الكهرباء في عام ٢٠٢٢



المصدر: التقرير السنوي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ٢٠٢٢

الطاقة الجديدة والمتجددة (عام ٢٠٢٢)

المصدر	القدرات الإسمية (و.م)	الطاقة المنتجة (مليون ك.و.س)
طاقة مائية	٢٨٣٢	١٣٨٧٩
رياح	١٦٣٧	٥٤٤٣
خلايا شمسية	١٦٤٢	٤٤٨٧
حراري شمسي	١٤٠	٤٣٣
الكتلة الحيوية	٥٦	٨٤
الإجمالي	٦٣٠٧	٢٤٣٢٦

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ٢٠٢٢

التبادل التجاري (الصادرات والواردات)

٢٠٢٣	٢٠٢٢	البيان مليار دولار
٣٩,٦	٤٣,٩	إجمالي الصادرات
١٣,٨	١٧,٩	الصادرات البترولية
٢٥,٨	٢٥,٩	الصادرات غير البترولية
٧٠,٨-	٨٧,٣-	إجمالي الواردات
١٣,٥ -	١٣,٤ -	الواردات البترولية
٥٧,٤-	٧٣,٨ -	الواردات غير البترولية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق - ٢٠٢٤

بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال أزمة فيروس كورونا الأمر الذي ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على الأسواق التصديرية، وكذلك بعد إقرار البرنامج الجديد للمساندة التصديرية، والذي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات الحكومة للوصول بقيمة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً، كما ارتفعت الصادرات نحو.

أهم الاتفاقيات التجارية

« اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا)

تهدف لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، وتم تحرير كافة السلع المتبادلة تدريجياً.

« اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)

تقلل من تكلفة الواردات المصرية من بعض المنتجات، ويتم إعفاء نحو ٤٧% من الصادرات المصرية إلى دول الاتفاقية من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

« اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية

تتيح جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر، وزيادة حجم الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية.

« اتفاقية أقاليم للتجارة الحرة

تعزز التعاون الاقتصادي والتجاري ودعمه فيما بين الدول الأعضاء، وزيادة قدرة منتجات الدول الأعضاء علي النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

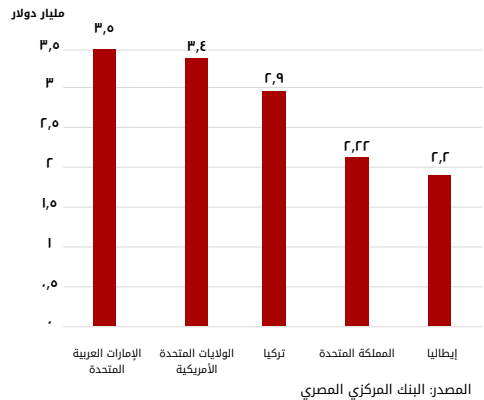
« اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (الإفتا)

إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الإفتا (أيسلندا - النرويج - سويسرا - إمارة لختنشتاين)، والتي تعتبر أهم أسواق أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي.

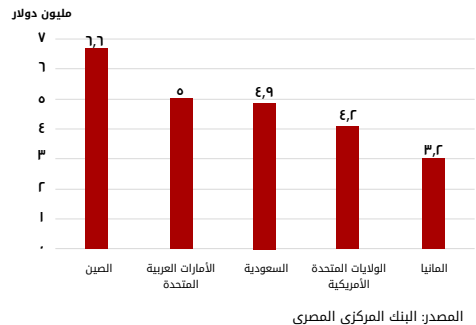
« السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

إعفاء السلع المصرية التي يتم تصديرها إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والاستفادة من الإعفاءات المتبادلة بين الدول الأعضاء وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

شكل رقم (٧) أهم الشركاء التجاريين من حيث الصادرات ٢٠٢٣/٢٠٢٢



شكل رقم (٨) أهم الشركاء التجاريين من حيث الواردات ٢٠٢٣/٢٠٢٢



الاستثمارات

العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

البيان

٣٢٤٥٠	الشركات الجديدة التي تم تأسيسها
١١٥,٦	رؤوس الأموال المصدرة (مليار جنيه)
١٦٠٩	التوسعات في الشركات القائمة
١٢٣,٩	رؤوس الأموال المصدرة للتوسعات في الشركات القائمة (مليار جنيه)

المصدر: وزارة التخطيط - البنك المركزي المصري

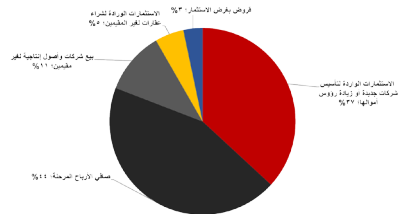
شهد العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ تأسيس ٣٢٤٥٠ شركة برؤوس أموال مُصدرة تبلغ قيمتها نحو ١١٥,٦ مليار جنيه كما شهد العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ توسعات ١٦٠٩ شركة برؤوس أموال مُصدرة بنحو ١٢٣,٩ مليار جنيه.

الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٥٥,٥ مليار دولار، وبالنظر إلى التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد ارتفاع صافي التدفقات الواردة لتأسيس الشركات الجديدة أو زيادة رؤوس أموال الشركات القائمة منذ العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بصورة ملحوظة مقارنة بالأعوام السابقة.

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ليصل إلى نحو ١٠ مليار دولار، وذلك مقارنةً بنحو ٨,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، ويرجع ذلك بشكل رئيسي كنتيجة لارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية خلال نفس العام المالي لتصل إلى نحو ١١,٦ مليار دولار تقريباً.

شكل رقم (٩) التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات البترولية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢



المصدر: البنك المركزي المصري

أكبر ٥ دول مُستثمرة في مصر خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

الدولة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل (مليون دولار)
 المملكة العربية السعودية	٢,١٣٨
 الإمارات العربية المتحدة	١,٢٧١
 الصين	٧٤٨
 هولندا	٧١١
 لوكسمبورج	٧٠٩

المصدر: البنك المركزي المصري

مناخ الاستثمار في مصر

أهم إجراءات التبسيط والتيسير على المستثمرين



تنفيذ خطة الانتشار الجغرافي لمراكز خدمات المستثمرين، وتفعيل استراتيجية التحول الرقمي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الاستثمارية وميكنة جميع الخدمات التي يتم تقديمها للمستثمرين.



أطلقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة خدمة "تأسيس الشركات" عبر البوابة الإلكترونية للهيئة.



توسيع قاعدة استخدام تقنية التوقيع الإلكتروني حيث يكمن استخراج التوقيع الإلكتروني من خلال إحدى الشركات المرخص لها من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.



إنشاء وحدة "الرخصة الذهبية" للشركات كما قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتدشين موقع الكتروني خاص بالرخصة الذهبية يتضمن خطوات التسجيل، والشروط والضوابط الواجب توافرها فيمن يتقدم للحصول عليها.



خفضت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عدد المستندات المطلوبة من الشركات للحصول على خدمات ما بعد التأسيس بهدف توفير الوقت والجهد والتيسير على المستثمرين.



منح المستثمرين الأجانب حق الإقامة في مصر لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، وتيسير إجراءات حصول المستثمرين الأجانب على موقف الموافقات الأمنية.



تستقبل وحدة منح الجنسية المصرية مقابل الاستثمار طالبي الحصول على الجنسية المصرية للأجانب التابع لوحدة فحص طلبات التجنس التابعة لرئاسة مجلس الوزراء.



إطلاق النسخة المُحدثة من خريطة مصر الاستثمارية، والتي تضمنت إعادة تصميم الموقع لسهولة الوصول إلى الفرص الاستثمارية، واستحداث نظام متكامل لإطلاق الطروحات يتيح للمستثمر التقدم على هذه الطروحات.



٢٠٢٣

الوقت المطلوب
لأستخراج تراخيص المشروعات
٢٠ يوم عمل**



الوقت المطلوب
لتأسيس الشركات
يوم عمل واحد*



الحد الأدنى لرأس المال

شركات المساهمة / التوصية بالأسهم: رأس المال ٢٥٠ ألف جنيه يودع منها ٢٠% عند التأسيس

شركات الشخص الواحد: الحد الأدنى لرأس المال ألف جنيه عند التأسيس

شركات مسئولية المحدودة: لا يوجد حد أدنى لرأس المال

* وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

** وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢



 gafi-egypt

 gafieg

 gafi_egypt

 **16035**



www.investinegypt.gov.eg

